شيخنا في شرحه عن افتاء والده وصرح
كلام ابن حجر العفو عن التضمخ به
ايضا الاذن تضمخ به في الصلاة
فتبطل به وهو ظاهر ومثل ذلك
التضمخ بما لا يدركه الطرف ونحوه
من المعفوات انتهى مطلقا اي
في الماء وغيره بالنسبة للصلاة
وغيرها ومثل الدم الذي لا يدركه
الطرف في ذلك سائر النجاسات
التي لا يدركها الطرف كما يؤخذ
ذلك من شرح م ر ومن البرماوي
على شرح الغاية ونص عبارة
شرح م ر ونجس لا يدركه طرف اي

بصر

اي بصر لقلته كنقطة بول وما يعلق
برجل الذباب فيعفى عن ذلك في الماء
وغيره لمشقة الاحتراز عنه باعتبار
جنسه وما من شأنه لا بالنظر
لكل فرد فرد منه انتهى ومقتضى
كلامه انه لا فرق بين وقوعه
في محل ووقوعه في محال وهو قوي
لكن محل ذلك في النقط المتعددة
ان تكون بحيث لو جمعت كانت
قدرا يسيرا لا يدركه الطرف المعتدل
بالشروط الآتية ونص عبارة البرماوي
على شرح الغاية فلو وقع ما لا يدركه
الطرف في ماء قليل ومائع لم ينجسه

لعله بالنسبة لنفس الدم فلا ينافي
ما مر عن الكمال من العفو عن
يسير الدم على المعتمد ويوجه
ذلك على ما مر من أن الكل
في الدم على أن المراد بيسير الدم
في عبارة الشارح ما لا يدركه
طرف الخ فتدبر الدم الذي لا
يدركه الطرف معفو عنه على
المعتمد فيما يظهر والمفصل
بين الطرف وعدمه فاسد كما
يعلم مما مر في محله فتأمل
بغير الدم فتأمل

Copyright © King Saud University